بدر العلاة

في شرح المقولات

لابن القرداغي



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا جاعل جواهر العقول مكيفة بالعلوم
ونصلي على هيولى صور النطق والمفهوم وعلى آله
الصائرين بالاضافة الى كميته اوضاعه كالنجوم
واصحابه المنفعلين بتزكية النفوس عن الفعل المذموم
وبعد فيقول المحتاج الى اللطيف المتين عمر ابن
الشيخ محمد امين القره داغي عفي عنهما الهادي
لما كانت رسالة المقولات للمولى القزلجي رحمه الله
مع صغر حجمها مشتملة على فوائد منيفة اردت ان

الكتب عليها فوائد شريفة وزوائد لطيفة مجتنبا

عن الايجاز المملّ والاطناب المخلّ وسميته ببديع العلاة

في كشف المقولات نفع الله به كل عارف امين بجرمة سيد

المرسلين اعلم ان المفهوم المطلق وهو الصورة

الحاصلة من الشيء عند المدرك مع قطع النظر عن

اتصافه بها اقسامه ثلثة لانه اما ان لا تصلح ذاته من

حيث هي للعدم او للوجود او تصلح لها بعدم اباية عن

الفرد للموجود والمعدوم على وجه البدل فالاول الواجب

وهو البارئ تعالى والثاني الممتنع كشريك تعالى والثالث الممكن الخاص

كالحيوان وتقييده بالخاص لاطلاقه على ما سلبت الضرورة عن
عدمه فيعم الاول والثالث او وجوده فيعم الثاني والثالث او
احدهما غير معين فيعم الثلثة وعلى الثلثة يلزم جعل القسم قسيما
ثم كل منها بديهي للبداهة ماخذه ولا ينافيه تعريفاتها بما
يقتضي ذاته الوجود او العدم او لا او لا لانها لفظية وبعبارة
اخرى متحدة مع الاولى مآلا المفهوم قسمان لانه اما صدق
او صدق وهما بديهيان لان خفاء المشتق وجلائه باعتبار
ماخذه ولا ينتقض الحصر بالوجود بناء على انه لو وجد لكان الوجود
وينقل الكلام فيتسلسل ولو عدم اتصف بما يصدق عليه نقيضه لانا

ای صدق احد الاخص ... النقيض ... على المفهوم ... وما ذكرنا اولى من قول ... بالنقيض او ما يصدق النقيض ... على الحقيقي والعلم

لانا نختار اما الشق الاول ونجعل وجوب الوجوب عينه بمعنى انه ما يقتضيه

له وراء الوجوب او الثانى ونفرد الاتصاف به انما يمتنع اذا كان

بالمواطاة بان يقع الوجوب عليه بالاشتقاق او ذى هو كما يقع

الحيوان ذو الحيوان به هو السواد وكل منهما قسمان لان المعدوم

اما ممتنع اى ضرورى العدم لذاته كالاشيى او ممكن غير ضرورى

الوجود والعدم والمراد معدوم ممكن فهو قيد للقسم فلا يلزم

جعل القسم عم من وجه من القسم كالعنقاء والموجود اما

واجب لذاته لا بمعنى علية ذاته لوجوده لبطلان ضرورة استلزامه

التقدم بوجوده عليه بل بمعنى امتناع انفكاك الوجود

اللازم مطلق المحققة او ان يراد بهيئة التي ترجع بالنظر الى المعدوم والاربعة في ضمن الصدق

نظرا الى ذاته واما موجود ممكن لا اقتضاء له الوجود والعدم لذاته

ثم بعد التقسيم بالنحوين الآخرين اعلم ان الممكن الموجود

بالوجود المحمولي والا لبطل الحصر بالاعدام مطلقة او مضافة

ولا نسب بالتقسيم الثاني تقديم الوجوب على تقسيمي

لانه اما جوهر ان استغنى عن محل يقومه او عرض ان لم

يستغن عنه ثم الجوهر قدمه لشرفه بالاستغناء

وكونه ذاتيا لما تحته وهو فيه استخدام والجملة اعتراضية

الممكن الموجود لا في موضوع اي محل يقومه فخرج العرض

ودخلت الصورة الجوهرية الحالة في الهيولى لان محلها

اي من التقسيم الثاني وهو تقسيم الاقسام واما بالنظر الى مطلق التقسيم فيكون تقسيم الموجود الى الواجب والممكن تقسيما ثالثا او رابعا

فان الجوهر سابق يراد به الماهية المتحققة في ضمن اقسام والمراد في المرجع الماهية المتحققة باعتبار منهوم

بخلاف العرض فانه عرض عام وبعض الذاهب

عين

غير مقوم لها بل هي مقومة له و نقض جمعا بالصور

العقلية للجواهر لكونها موجودة في موضوع مع انها

جواهر بناء على مذهب القائل بان الحاصل في الذهن

ماهيات الاشيا و الاختلاف في الوجود و الاحوال الثابتة

له واما عند من قال انها اشباح الاشيا المخالفة

لها في الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها فلا نقض

لانها اعراض خارجية قائمة بالنفس على ما في شرح الهداية

واجيب بان المراد ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في

موضوع وان لم توجد فيه ثم ان في العرض ماهية

كانت فى موضوع فهى اعراض ايضا ولامنافاة لاختلاف

الجهة او بماهيته اذا وجدت فى الخارج كانت فيه فلا وا

عبد الحكيم بانه مخالف لجعل القسم الممكن الوجود اذ لا يمكن

ان يراد به ما من شانه ان يوجد فى الخارج لان كل ممكن كك

فلا فائدة فى التقييد بالوجود ويستلزم بطلان انحصاره فى

القسمين لضرورة القسمة هكذا الموجود الممكن اما ان يكون

بحيث اذا وجدت فى الخارج كانت لا فى موضوع او يكون

موجودا فى الخارج فى موضوع ويكون فيه اذا وجد كالسواد

المعدوم والحق ان الوجود بالفعل معتبر فيه وتفسيرهم

وتفسيرهم بماهية اذا وجدت في الخارج للاشارة الى

زيادة الوجود لاخراج الواجب تع وان المعتبر في الجوهرية

كونه بهذه الصفة في الوجود الخارجي لا العقلي فاذكر

فيه نظر اما اولا فلجواز كون التقييد لدفع توهم

ارادة الممكن بالامكان العام المستلزم لابطال

الحصر بالممتنعات على ان الصفة ثاني من كرة واما

ثانيا فلان بطلان الحصر فيهما ممنوع لجواز كونها هكذا

اما ان يكون بحيث اذا وجد في الخارج لا في موضوع

او اذا وجد فيه لا في فيه واما ثالثا فلان اخراج الواجب تع

لا لاوصف الصور العقلية للمبادي فانها جواهر ليست بجواهر

للاشارة الى ان المعتبر عندهم في الجوهرية ليس الوجود بالفعل بل

اي في الصور العقلية للجواهر فانها في انفسها جواهر ... الموضوع وان احتاجت اليه في العقل

اي بتقييد الممكن بالموجود

المقيد بجانب العدم مراده

منا بما هو الجوهر تعريف انتقاضه

اذ لا وجه لا ... حال الجوهر ... والعرض ... والموجود ... في الاول ... القوة في الاول ... الممكن الموجود ...

بقي الهم اذا حاولت تحصيل الحاصل بتحصيل بقوة خصوصا بالممكن وهو

ممتنع واما رابعا فلانه لا تزاحم بين النكات كما تقرر في محله فتامل

ويمكن دفع النقض بانها باعتبار الوجود الذهني لا تحتاج الى محل مقوم بل

تحتاج الى فاعل مدرك لها ضرورة ان معقوليتها حاصلة لنا من غير

تعقل شيء مقوم لها ومن هنا يلوح ان التحقيق ما قاله المحقق

الدواني ان العلم بالجوهر جوهر وبالكم كم وهكذا وان الماهيات

بعد الحصول في الذهن لا تنقلب كما ذهب اليه الصدر الشيرازي

وانها بعده تنقلب كيفا لان الذهن بمنزلة كالملحمة كيف

والقول به باطل لان الوجود زائد على الماهية الممكنة ومن عوارضها

٩١

فلا تختلف بالوجودين الا ان يبنى على مذهب الاشراقيين

القائلين بان الوجود عين الماهية والا لم تكن مجعولة بل

المجعول وجودها عند المشائين فيما ذكرنا الا ما

الى اعتبار الوجود الخارجى فى الجوهر فلا يلزم ان يكون شىء جوهرا

وعرضا باعتبارين فليحفظ ثم الجوهر اما عقل

وهو جوهر مجرد اى متجرد عن المادة والمحل ذاتا وفعلا بمعنى

انه غير متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف

فلا ينافى التعلق به بالتأثير والمراد بالبدن الجسم مجازا بقرينة

حصرهم العقول فى العشرة فلا ينتقض التعريف منعا بالنفس

(ان قلت تختلف الماهية الجوهرية فى الوجود الخارجى والذهنى بان كانت جوهرا فى الخارج وعرضا فى الوجود الذهنى الا الذهنى كما هو كلام الشيخ ان كانت فيه بان زائدة القائلين بالعينية فيكون عرضا على مذهب الماهية فى الذهن المتحد معها فتنبه ... الوجود الذهنى وانى

اشارة الى الاختلاف الواقع فى وجود الكلى الطبيعى الخارجى فذهب الى الاول الاشراقيون وعليه الشيخ الاشعرى على الثانى المشائيون وعليه جمهور المتكلمين وقد يعترض على الاول بان الكلى مابينا من العينية والجواب ان الماهية نظرا الى ذاتها غير متنوع وهو مع العينية والبعض ... للماهيات التى هو فى الخارج ... هى هوية واحدة ... انه لما كان الماهية المقيد مع ان تفيده اصحابها بالآخر ... تعم يكن ... وصدق فى الخارج ... لكان محمولا عليها ... ذاتا فى الخارج ... لكان ... وليس كذلك انتهى ... الخلاف ... فى ... مر ... كتب المدرس ... فقهاء ملك ...)

(ر ... لانه لو كان المراد بالبدن ما هو المتعارف ... وهو بدن الانسان لكان الامور ... المستقلة بالاقاليم الفلكية عقولا ... وزادت على العشرة مع انها محصورة فيها ...)

الفلكية لعدم اطلاق البدن على الافلاك وقد يدفع بحمل

الكلام على الاحتباك بحذف الجسم ههنا بقرينته في تعريف النفس

وحذف البدن فيه بقرينته ههنا وفيه انه ان لا ان العطف

الواو فان لم يجعل العطف تفسيريا لم يندفع لعدم تعلقها

بمجموع الجسم والبدن والا لزم التجوز في محلين على انه لولا ان

في المعطوف فيهما لم يندفع ايضا اذ في المعطوف عليه

انتقض تعريف النفس جمعا بها وفيه في الاول وفي المعطوف

في الثاني لم يكونا على وتيرة والا لزم الثلاثة وان كان

او نحو انه يجب ان عطف العام على الخاص وعكسه من

أي ان العقل جوهر مجرد غير متعلق بالبدن الانساني ولا بالجسم الفلكي وان النفس جوهر مجرد متعلق بالبدن كالنفس الانسانية او بالجسم كالنفس الفلكية

خصائص

خصائص الواو انما يتم لو سمع حذف المعطوف بالواو وهو

ممنوع تامل ثم ان اريد بالمجرد عن المادة عدم كونها

جزء منه ينتقض التعريف بالهيولى والصورة

او عدم المقارنة للمادة فمع انتقاضه بالهيولى كما لا

اقتران الشيء بنفسه يخرج النفوس فيلغو التقييد بقوله

غير متعلق الا ان يراد بالمجرد انتفاء المقارنة الواجبة

بان لا يكون المجرد مادة ولا ملزومة لها فيخرج اجزاء الجسم

والنفوس الفلكية كالانسانية فهي تخرج بقوله غير متعلق

وانما النفس قد قسمت الى فلكية وانسانية وقد

تطلق على مبدء آثار النبات والحيوان وهي جوهر مجرد

في ذاته لا فعله لانها متعلق بالجسم تعلق التدبير و

التصرف ولها قوة عاملة تسمى عقلا عمليا هي قوة الاستنباط

والتصرف لانتظام امر المعاش والعادية واخرى عاقلة

تدرك بها الامور التصورية والتصديقية تسمى عقلا نظريا

ولها اربع مراتب لان النفس اما ذات قوة استعداد للادراكات

وهو اما ضعيف فالعقل الهيولاني او متوسط فالعقل

بالملكة او قوي فالعقل بالفعل او ذات قوة كاملة فالعقل

المستفاد والاكثر اطلاق هذه الاسامي الاربع على

النفس

النفس في هذه المراتب وقد تطلق على النفس وعلى قوى

هي مباديها والعقل بالملكة اذا كان في الغاية بان يحصل

لدرك النظري بالحدس يسمى قوة قدسية وأما جسم فقدمه

على الاخيرين من تقدم الجزء على الكل بالطبع لشرفه

بالاتفاق عليه دونهما وهو من حيث هو جسم جوهر

مركب بحسب الخارج من الهيولى والصورة الجسمية وإلا

فالافراد الشخصية لها اجزاء غيرهما كالصورة النوعية و

العرضية كما في السرير والمزاج كما في المعجون واما كيفية

لفظ يوناني بمعنى المادة او عربي مخفف الهيولى بتشديد الياء

عن ابناء الدهر النقض الجنس والفصل لكن انا بليغ مرادي اجيبا بان التغاير منهما
وبين الهيولى والصورة ذاتي كانتهى بكلام اللاهي وانا على التحقيق الاتي
منا فلا مصحح

ونحو القطن والنابتة ظاهرة وهي الجوهر المحل لجوهر
اخر هي الصورة المقومة لها واما صورة وهي الجوهر
الحال في جوهر اخر وفسر الحلول بالاختصاص الناعت
اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للاخر
كما بين البياض والجسم ويتجه عليه انه ان اريد بهذا
الاختصاص صحة حمله مواطاة فلا يصدق على حلول البياض
في الجسم وحلول الاطراف ومثل الابوة في محالها والصورة
في الهيولى والجسم التعليمي في الجسم الطبيعي او حمله ولو بواسطة
ذو فيصدق على الهيولى بالنسبة الى الصورة والمال بالنسبة

الى صحة

الى صاحبه والمعروض بالنسبة الى عارضه والجواب

انا نختار الشق الثانى ونقول المعتبر فى ذلك

الاختصاص عدم تحقق النعت المخصوص بدون

المنعوت المخصوص وقد يجاب بان المراد بالناعت

السبب القريب للنعت لكن عدم تحققه فى الهيولى

والمعروض محتاج الى البيان فتأمل ما ذكر ان اقسام

الجوهر خمسة وهو مذهب المشائيين وهم قالوا

فى وجه الحصر الجوهر ان كان فى محل فصورة او محلا فمادة

او مركبا منهما فجسم والا فان تعلق بالجسم تعلق

الالتدبير والتصرف فنفس والا فعقل ولما اعترض عليه

بانه لا استبعاد فى وجود جوهر غير جسمانى مركب من

جوهرين يحل احدهما فى الاخر وليس هنا ما ينفيه تحير وجبر

تارة وقيد الجسم بقوله بالاستقرار اخرى وتما يفهم انهم

لا يقولون بالاستقرار هنا ففيه انه لا بد من القول به

فى انحصار الشق الاخير فى العقل لجواز كون الجوهر الغير

المدبر جزء العقل او النفس او جوهرا آخر لا يعقل به فيه ايضم ولا

القول بان القسم الجوهر الذى تحقق وجوده بالبداهة او البرهان

فلا يقدح فيه هذه الاحتمالات. بقى انهم قالوا بوجود الجن وانها

ارواح مجردة لها تصرف فى الابدان مع خروجها عن الخمسة الآن

الا بجزء يشمل ذلك الجسم المتحيز وقيد الجسم بالاستقرار ليخرج ذلك ... مركب

وحق قال المحشى اما ان يكون حالا او لا والاول اما بمحلّ او لا والثانى اما متحيز او لا ... يكون محله نفسه ... ام ... متحيز او جزء منه ... فهيولى ... او جزء منه او لا ... مجرد ... جسم او جزء منه ... نفس او جزء ... فعقل او جزء ...

الا ان يقوم بدخوله تحت العقل من ان حصره في العشرة

يأباه وأما الاشراقيون فذهبوا الى ان اقسام الجوهر

اربعة العقل والنفس والمكان وهو عندهم بُعْدٌ مجرد

موجود في الخارج يسمونه بُعدًا مفطورًا ويجب كونه

الاولى المتمكنات [illegible]

جوهرًا لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه ولو بالقوة

متوسط بين عالمي الجواهر المجردة والاجسام والجسم

وهو جوهر وحداني متحيز بذاته وان الجسم ليس مركبا من

الهيولى والصورة بل الاولى نفس الجسم من حيث قبوله للصورة

النوعية التي هي اعراض يمتاز بها انواع الجسم والثانية

تلك الأعراض وأما المتكلمون فقالوا الجوهر ان انقسم

فجسم والا فجوهر فرد وبنوا نفي الهيولى والصورة على نفي

الكلي الطبيعي في الخارج بل النفيان صحيحان لان التغاير

بينهما وبين الجنس والفصل اعتباري اذ الماهية

الشيء ان اخذت بشرط لا شيء كان جزءا خارجيا غير محمول وهو

الاوليان او لا بشرط شيء كان جزءا ذهنيا محمولا وهو الاخيران

ولو تغايرت بالذات لكان لشيء واحد ماهيتان اذ يكون

اطلاق الجزء على احدهما مجرد اصطلاح فمذهب المتكلمين والاشراقيين

الى النفي حتى قال المتأخرون ان الاشخاص هويات بسيطة خارجا

ينتزع عنها الكليات بحسب التنبه للمشاركات والمباينات الآ

١٠١

(والكلي الطبيعي)

الا انه يسمى المنتزع منها بلا ملاحظة امر خارج ذاتيا

وبها عرضيا واستدلوا عليه بانه لو كان موجودا فاما

(عين الموجود)

بوجود الفرد فيلزم عرض بمحلين او بوجود مغاير له

(او لا كشف الطبيعيات)

فلا يصح الحمل وبان كل موجود في الخارج متشخص

بداهة ويتجه على الاول ان الوجود امر اعتباري

فلا قدح في قيامه بمحلين وعلى الثاني انه من

الاحكام الكاذبة للوهم لما اشار اليه الشيخ في الاشارات

وذهب المشائيون الى وجوده مستدلين بانه جزء الموجود

(وجزء الموجود موجود)

في الخارج ويتجه بعد تسليمه انه يجوز كونه جزءا عقليا

فلا يلزم من وجود الكل وجوده ثم بعد بيان الجوهر

واقسامها وتعاريفها اعلم ان العرض وهو

الممكن الموجود في موضوع بالمعنى السابق والتبع عن

تعريفه بتعريف الجوهر والمراد بوجوده فيه الحلول

بالمعنى المار لا التبعية في التحيز لعدم شموله لاعراض

المجردات ومن ثم جوزوا قيام العرض بالعرض كقيام

السرعة بالحركة والنقطة بالخط ورد بانهما من الامور

الاعتبارية اقسامه تسعة باستقراء كل منها جنس عال

والعرض عرض عام لها واستدل عليه تارة بانه لو كان جنسا لها

اي في المحل جوهرا او عرضا ففيه ان الكلام بمعنى الموضوع ... المحل المقوم يعني ان ... العرض في المحل الاختصاص الناعت

اي الجوهر ... بان معنى الحلول التبعية في التحيز ... ولا يجوز قيام عرض باخر لزم الترجيح بلا مرجح ... كون اصلحهما بالاخر ... محل النزاع ... باخر ... مرجح فكيف يكون ... الدليل

- ١٣٦ -

لئلا لامتنع تصور ماهيته بدونه وأخرى بأن معنى العرض

ما يعرض للموضوع وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد

تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا وقيل الاقرب ان يقال

لم يجعل هنا العدم العقول على كونه ذاتيا اقول يتجه

على الاول منع الملازمة مستندا بجواز التعريف بالخاصة

وصدها وعلى الثاني انه انما يستلزم خروج العرض

[illegible] عن المحل لا ضرورة اقسامه وعلى

الثالث انه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذاتيته الاطلاع

على العرضية تامل لانه اما كحد ورسم ناقصا

فيه انه من عدم جعله هنا اصلا عرضا عاما لكاهد عام [illegible]

وجهه انا لم نحكم بكونه عرضيا لازما بل سكتنا عنه لان

فاد الدليل عن مستلزم لفساد الدعوى لكونها

لازم اعم [illegible] اللهم صل على سيدنا محمد وآله

بعرض يقبل القسمة الوهمية لأنه قد يفسر بانه يقبل

مركب بمعنى وجود شي غير شي

المساواة واللامساواة وفيه انه دوري لان المساواة

هي الاتفاق في الكم الا ان يقر ان المراد بالمساواة معناها

اللغوي او انها لا تحتاج الى التعريف لادراكها بالحس

وهو قسمان لانه ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو ما يكون

نسبته الى الجزئين بالسوية بلا اختصاص باحدهما

كالنقطة بالنسبة الى جزئي الخط لامكان اعتبارها

نهاية او بداية لهما او نهاية لاحدهما وبداية للآخر

فمنفصل وهو العدد فقط لان حقيقة المنفصل

[illegible]

بمقتضى مقدمتان احديهما الاثنين فما زاد بانضمام نتيج الاول
غير العدد مما يجتمع من الوحدات بالذات منها عدد فالمنفصل
والثانية كلما يجتمع من الوحدات حقيقة المنفصل الخ
الثانية الى قولنا حقيقة الذكر نتيجة السليم
الجزء الايجابي من الاولى اليه نتيج فقط
وبانضمام العدد عليها يفيد
السلب المتصل الثاني

المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعلة

سواء لانه مؤلف منها الآن من مراتب الاعداد لأن لكل مرتبة

منها نوع حقيقي ممتاز عن سائرها بمادتها والنوع

او ركبت من تسعة مرة

الحقيقي لا يكون جزءا لآخر على انه يلزم الترجيح بلا مرجح

او ركبت من جميعها مرة

او الاستغناء عن الذاتي وكون الشيء ذا حقايق في عشرة

مثلا لكن انحصار العدد فيها انما يتم لو لم يعد الواحد عددا والا

فمتصل والحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين

لم يزد به اصلا واذا فصل عنه لم ينقص منه شيئا فيلزم

مخالفته بالنوع لانه الحد والا لكان التقسيم الى قسمين

تقسيما الى ثلثة وثلثة الى خمسة وهكذا فيما لا يتناهى

ان النقطة جزء الخط وهو جزء السطح وهو جزء الجسم

التعليمي ما محة لانها اعراض لها او الكم المتصل ايضا قسمان

قار مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار واقسامه ثلثة

الاول الخط مقدار انقسم في جهة فقط والثاني السطح ما انقسم

في جهتين فقط والثالث الثخن اي العمق والجسم التعليمي

وهو منقسم في الجهات الثلث او غير قار بخلافه وهو الزمان

فقط عند القائلين بانه مقدار حركة محدب المحدد وقيل هو

الفلك الاعظم لانه محيط بالكل والزمان كذلك وقيل حركتها

لانها غير قارة كالزمان ويتجه على الاول ان الاحاطتين مختلفتان

وعلى الثاني ان الحركة توصف بالسرعة والبطوء بخلافه وعليهما

ان الاستدلال بموجبتين من الشكل الثاني وقيل

الرودط

۱۰۷/ب

وقيل جوهر مجرد لا يقبل العدم لذاته لانه لو وقع لكان

ان كان الثاني بعين الاول ولا لزم التسلسل

في زمان فيلزم وجوده حال عدمه وتمنع بانه ان اراد

بالظرف الزمان الموجود فممنوع او الموهوم فغير

معارضة تحقيقية في التسلسل

مفيد وتعارض بانه لو وجد لكان في زمان فان كان

عين الاول يلزم ظرفيته لنفسه والا يتسلسل وعلى المذاهب

الثلث ليس من الكم فضلاً من المتصل هنا والمتكلمين

انكروا الكم وقالوا المقادير جواهر مجتمعة او امور عدمية

والعدد امر اعتباري والزمان وهمي وفي ذكره لاثباتهم طول

ولا يبعد جعل العدد والمعدود متغايرين بالاعتبار

نقطة ويؤيده صحة حمله على المعدود مواطاة وبعد الفراغ

من الكم الذي هو احق وجودا من المقولات النسبية واعم

وجودا من الكيف لشموله المجردات بخلاف الكيف شرع فيه

وقال واما الكيف فرسم ناقصا بعرض لا يقبل

لذاته قسمة ولا نسبة وقد يقيم المراد بالنسبة توقف

تصوره على تصور غيره فينتقض جمعا بالكيفية المركبة

لتوقف تصورها على تصور اجزائها وبالكيفية المكتسبة

بالحد او الرسم لتوقفها عليه والجواب ان المراد بالغير

الامر الخارج لتبادره والتوقف عدم امكان التصور بدونه

والكيفية

والكيفية المكتسبة يمكن حصولها بالبداهة واعترض

بان العرض المتوقف تصوره على تصور الموضوع مأخوذ

في تعريفه فكيف لا يقبل نسبة ودفع بان المتوقف مفهوم

العرض والكيف ما صدقه ولا يلزم من توقف الاول

توقف الثاني وهو بالاستقراء على اربعة اقسام لانها اما

هيئة محسوسة فان كانت راسخة فانفعاليات

كحلاوة العسل والا فانفعالات كحمرة الخجل والاحساس

اما بالذائقة او الباصرة كما مر او اللامسة كبرودة الماء

او السامعة كالصوت او الشامة كالرائحة او

[هامش: اذ لا يلزم من توقف العام مفهوما على اعتبار قيود توقف الخاص عليه لان الخاص انما يعرف من حيث انه ما صدق وجزئي من جزئيات ذلك العام لا من حيث ان مفهوم العام منطبق عليه ومعتبر فيه فلا تشتبه من العكس]

هيئة نفسانية مختصة بذوات الانفس الحيوانية

ولا ينتقض بنحو العلم والحيوة مما هو ثابت للواجب اما لان

الاختصاص اضافي بالنسبة الى الجماد او لان الثابت

له تع قديم لا يندرج تحت احدى المقولات وهو ان لم تكن

راسخة فحالة كاول الكتابة والا فملكة كالكتابة اذا

استحكمت في صاحبها بحيث يتنوعون والحاصل انه ادعى فالاختلاف

بينهما قد يكون بالعارض او هيئة استعدادية من جنس

مع اصلها لان المبالغة

الاستعداد فالنسبة للمبالغة او للجريان الى طبيعة كما في احمرت

لجريانها في المثال متعلق بالمتن طبيعة

فهي استعداد شديد لعدم التأثير الظاهر لعدم التأثر كالصلابة

وهو

و هي اي الكيفية الاستعدادية لعدم التأثر تسمى القوة

و اللاضعف او استعداد شديد للانفعال و التأثر

كاللين و هو يسمى الضعف و اللاقوة و لا يبعد

رجع الضميرين الى الصلابة و اللين ح ينبغي ان لا يراد

التسمية او تحمل على معنى الاطلاق و في التمثيل اشارة

الى ان الحق ما ذهب اليه الامام من انهما من الكيفيات

الاستعدادية لا الكيفيات المحسوسة اللمسية كما قال به غيره

لان في الجسم اللين ثلثة امور الحركة الحاصلة في سطحه

و شكل التقعير العارض لحدوثها و استعداد القبول لها

والاولان ليسا بلين لادراكهما بالبصر بخلاف اللين فتعين

الثالث د في الصلب اربعة عدم الانغماز والشكل الباقي

على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والمقاومة

المحسوسة باللمس وكون ليست صلابة لوجود المقاومة بدونها

في الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه فتعين له الرابع

وهو الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال ولهذه النكتة

لان التمثيل بهما اولى من التمثيل بالصحاحية والمراضية

او هيئة مختصة بالكميات متصلة كالاستقامة للخط او

التقعير للسطح او منفصلة كالفردية للثلثة والاولى

١١٣

والاولى ان يذكرها المصنف وما يقم من انها راجعة

الى الكيفيات المحسوسة بالبصر ففيه انه ان اريد

انها مبصرة بلا واسطة في العروض سواء وجدت الواسطة

في الثبوت كما في اللون ام لا كما في الضوء فممنوع كيف

والرؤية المتعلقة باللون اولا وبالذات متعلقة بها

ثانيا وبالعرض او مبصرة بها ففيه انه يلزم اندراج

الاين تحت الكيف فلا يكون جنسا عاليا على ان لا تنافي

بين كونها مختصة بالكم وكونها محسوسة وكما قال عبع

مع انه يرد على القول بعدم التنافي لزوم جنسين

في مرتبة لحقيقة واحدة الا ان يقع ان الاقسام الاربعة

ليست اجناسا متوسطة والكيف ليس جنسا عاليا منقوض بان

التغاير بالاعتبارات كاف في ان عدم الثانية غير لازم

لجواز ان يراد بالعالي في كلامهم ما لا جنس فوقه تحته جنس

او لا حلا اما للمناطقة فتدبر وبعد الفراغ عن الكيف

شرع في الاعراض النسبية والمتكلمون انكروها الا الاين

ولذا قدمه وقال واما الاين وفسره بانه الحصول

في الحيز وقال ان اعتبر حصول جوهر باعتبار آخر

فان امكن تخلل ثالث بينهما فافتراق والا فاجتماع

لا جنس فوقه ولا تحته

فمقابلة العالي بمناطقة

ما قصده عبد الحكيم من كون الاقسام الاربعة انواعا متوسطة

وجهه ان تلك الارادة ضعيفة لا يساعد انهم كثيرا ما يقابلون العالي بالمتوسط

الا ان التغاير بالاعتبار لم يرد في ... ويكن حمل كلام عليه بجعل النفي

اي بهذا التعريف لا بهذا التفسير فلا يرد ان هذا التعريف ...

وان لم

١١٥

و ان لم يعتبر فان لان صبن تا بحصوله فى ذلك

الحين فكون اوفى آخر فحركة ولا يخفى ان التسمية بحصول

المقيد بامر افتراقا اصطلاحية فما يقم انه من

مقولات الاضافة لا الاخرة وللتضايفان افتراق

زيد عن عمرو مثلا وعكسه نفيه انه اذ الان اسما له

فكيف يكون منها نعم تلك الاضافة معناه اللغوى

ولازم الاصطلاحى فهذا من اشتباه الملزوم باللازم

وقس عليه الاجتماع وقال الحكماء هو هيئة تحصل

للشئ بحصوله فى الان الحقيقى بان لا يزيد وغيره

لكون زيد فى الاقليم ورده الامام بانه لادليل على تغاير

الحصول لا انها ان لم تكن نسبة لزم كون الاين كما او كيفا

والا فلك النسبة انما هى الى المكان بالحصول فيه

واما متى وهو الحصول او هيئة تحصل للشيء بحصوله

ان لا زيد مع اشياء اخرى

فى الزمان حقيقيا كاليوم للصوم او لا كالشهر

للخسوف فهو كالاين قسمان لانه ان لم يفضل

الزمان عليه فحقيقى والا فغيره والفرق بين حقيقيين

ان الزمان الحقيقى الواحد يقبل الشركة بين كثيرين

بخلاف المكان ولم يقل او الآن لاستلزامه وجود

باو

الآن لا للاكتفاء والا لاحتج عليه مع هذا بالعطف والعاطف والمعطوف

الآن

١١٧

الآن لامتناع وقوع الشيء في غير الوجود وهو

معدوم لأن طرف الشيء لا يتحقق إلا بعد انقطاعه

وانقسامه والزمان ينقسم بالوهم فقط ومن هنا

يظهر انه لا وجود للآن عند المتكلمين لعدم قولهم

بوجود الزمان و(اما اضافة) وهي النسبة المتكررة

في التعقل اي المعقولة بالقياس الى الأخرى معقولة

بالقياس الى الأولى كالوالدية والولدية وتسمى

هذه النسبة مضافا حقيقيا ايضا والمركب منه

ومن معروضه كالوالد مع الوالدية وكذا المعروض

وحاصل مضافا متشهديا وآلنسبنا ذالكلورتان قد تيماثلان

فيتحدان في الاسم كتمام الماهية لا الاخوة والتباين

والتساوي وقد يتجانسا فيختلفان فيهما لا الا [...]

والبنوة والعموم والخصوص وتعرض الاضافة للمعلوم

نحو الجهل اقبح من العلم والصحة واجبا لا الا [...]

كالابوة والاقربية للجوهر والكم و[...] امام [...] ويقال

له ختم [...] وهي حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط

احاطة تامة لا الاهاب ان ناقصة كما في العمامة والنالم

بقلبا وبعضه وتغيره بانتقال الشيء الى ما يحيط به مساحة

ثم ان المحيط اعم

لم يقل ويقسم الى الجدة [...] لا يحتاج الى القول بان [...] الكلام من الحكماء [...] عليه من خالفه اسم هذه المقولة [...] سائر المقولات

لان الملك ليس عين النسبة بل هيئة حاصلة للشيء بسبب النسبة [...]

ثم ان المحيط اعم

اعم من ان يكون امرا طبيعيا ذاتيا كالاهاب للهرة

مثلا او لا طبيعيا وعرضيا كالثياب للانسان

وصف اى والحال ان المحيط ينتقل بانتقاله اى

الشيء المحاط وصيغة المضارع للاستمرار فيخرج

به الاين المتعلق بالمكان فانه وان كانت حالة

تحصل للشيء بسبب ما يحيط به الا ان المكان لا

ينتقل بانتقال المتمكن اما اذا كان بعد فظاهر واما

اذا كان سطحا فلانه وان انتقل بانتقاله فى الزق

المنفوخ اذا سكن تحت الماء ثم خلا الا انه لا يصح

فيتعين ان يكون خارج بقوله بالمحيط الا ان المراد بالجسم ما نعم لا كالاهاب بالجسم

هذا القبيل بل يكون كيفا او وضعا او اضافة او غير

ذلك من الاعراض واما وضع وهو هيئة

تعرض للشيء جسما او لا وليس المراد به الجسم والا فان

اريد به الجسم الطبيعي خرج الوضع الثابت للمقادير

(اعني الخط والسطح)

او الجسم مطلقا ولو تعليميا خرج وضع ما عدا الجسم

التعليمي من المقادير وما يقوم بها ولو لم يرد به الجسم

انتقض التعريف ايضا بالشكل الذي هو من مقولة

الكيف ففيه انه لا ملاحظة في الشكل للاجزاء ولا

لنسبتها الى الامور الخارجية عنها فيخرج

فيخرج بقوله بسبب نسبته كما في البسائط او نسبة

اجزائه كما في المركبات الى الامور الخارجة عنه

كوقوع بعض نحو السما واخر نحو الارض وتفسير قوله

بنسبته بالشق الثاني يخرج وضع الاجزاء او لمنع

الخلو وليس بمنع الواو الواصلة والا لانتقض التعريف

جمعا بوضع مركز العالم الحاصل بنسبته الى الامور

الخارجة فقط وبوضع الفلك الاطلس الحاصل بنسبته

الى الامور الداخلة فقط ولا ينافي هذا جعلهما الوضع

هيئة معلولة للنسبتين لان مخصوصا بالاجتماع

هذا النقض مبني على ان المراد بالخارج ما يشتمل ... [illegible]

ولا يبعد القول بان اطلاق الوضع على حالتهما

بالاشتراك اللفظي فيكون المعنى وبسبب نسبة بعض اجزائه

الى بعض بالقرب والبعد والمحاذاة كالقيام والقعود

فانهما وضعان متغايران لاختلاف نسبة الاجزاء فيهما

الى الداخل والخارج وانما اعتبر في ماهية الوضع نسبة

الى الخارج ايضا لئلا يكون القيام بعينه انتكاسا

لان القائم اذا قلب بحيث لا يتغير النسبة فيما بين اجزائه

لكانت الهيئة الحاصلة لتلك النسبة باقية بشخصها او القول

بان الاجزاء التحتانية في القيام فوقانية والاجزاء الفوقانية فيه تحتانية في الانتكاس

مندفع بانها راجعة الى النسبة الى الخارج

الى النسبة الخارج لان التحتية عبارة عن القرب الى
الى م
المركز والبعد عن المحيط والفوقية بالعكس واعترض
على دليل اعتبار النسبة الى الخارج بان اللازم منه اشتراكهما
في معنى النوع الذي هو جنسهما كما اذا افترقا بالفصل
الحاصل من النسبة الخارجية واجيب بان الجنس والفصل
متحدان وجودا وجعلا فلا يتصور مقارنة حصة
من الجنس لفصل ثم مفارقتها الى فصل اخر فيلزم اتحاد
النسبتين في الوضع ثم الاوضاع قد تتخالف بالنوع
ضعيف
كوضع القيام والانتكاس وقد لا تتخالف به

ان فانا تختنا معا في فرد مخصوص في الخارج كالقيام المخصوص امتنع ثانية
الحصة المخصوصة من الجنس عن الفصل الذي حصل به القيام وانضمامه الى الفصل
الفصلية الانتكاس المخصوص للزوم انقلاب الماهية كانقلاب زيد
فهنا بخلاف ما اذا اعتبر النسبة الى الامور الخارجية فان القيام والانتكاس
المخصوصين يكونان مختلفين بالجنس

كالاوضاع التمكن حين انقلاب سطوحه وتكون

بالطبع كالقيام وبخلافه كالانتكاس ويكون فيه

[illegible]

تضاد كما فيهما من شدة وضعف اذ الشيء قد يكون اشد

انتصابا او انحناء واعلم ان المتكلمين

قالوا لا وجود لما عدا الاين من الاعراض النسبية

واستدلوا عليه بان متى لو وجد في الخارج لكان

كائنا في زمان فله متى وننقل الكلام اليه وهلم جرا

فيلزم التسلسل والاضافة لو وجدت لحلت في محل والحلول

اضافة بين الحال والمحل ولها حلول اخر فيتسلسل

والوضع

والوضع والملك والفعل والانفعال لو وجدت فيه

لكانت ذات وضع وملك وفعل وانفعال فننقل

الكلام اليها فيتسلسل واجيب في الاضافة بان اللازم

من الدليل امتناع وجود كل فرد من افرادها وهذا

سلب الكلي وهو لا يقتضي السلب الكلي الذي هو

مدعاكم فلا تقريب له والذي يظهر لي ان هذا الجواب

جار في الكل وانه يمكن الجواب فيه بان الدليل جار في

الاين مع قولكم بوجوده وفي الفعل والانفعال بانه

انما يلزم ذلك لو لم ينتهيا الى فاعل ومنفعل لا يحتاجان

قد يقال لا وجود لهاتين المقولتين في الخارج والا فيفتقر كل منهما الى مؤثر
لتأثر آخر ضرورة امتناع كون التأثير نفس الاثر لو كانا من الامور الخارجية
فيلزم ترتب امور لا نهاية لها ويتسلسل ويجاب بانه انما يلزم لو كان
كل تأثير وايجاد حتى الابداع الذي لا يكون في الزمان
بعد قبل ان يفعل ونحن نفرض الدفعي
[illegible] تهذيب الكلام [illegible]

الى فعل وانفعال في حيثين وهو موهم لوجوب انتهاء

ما بالعرض الى ما بالذات وانت خبير بان فساد الدليل

لكونه ملزوما للدعوى وجاز ان يكون اخص لا يستلزم

فسادها ثم بعد تفصيل الجوهر والعرض باقسامهما

اعلم ان المقولات اللاتى كل منها جنس عال

العشرة المذكورة في الكلام من قبيل واولئك العشرة

ولا يبعد جعل العشرة صفتها على معنى ان الامور التي

يمكن ان تطلق عليها هذا المركب التوصيفي موضوع

النظر ملاحظة المعنى اللغوي لا على معنى ان الامور

في ان تعريف المصنف للاشارة الى ان اتصاف الموضوع بالمحمول امر محقق لاشك فيه

١٢٩

ان الامور التي تسمى به اذ لم يعلم التسمية (هي) مجموع

مجموع هذه الامور ويزيفه انه يتبادر منه

انه اذا كان الجوهر عرضا عاما يطلق على امور

اخر غيرها من ان المطلق عليها المقولات الاربعة

عشر ثامن الاول الجوهر والثاني الكم والثالث

الكيف والرابع الاين والخامس المتى والسادس

والسابع الملك

الاضافة والثامن الفعل والتاسع الانفعال

والعاشر الوضع وانما تكون منحصرة فيها اذا لم يكن

الجوهر عرضا عاما للاقسام الخمسة كالعرض اما

اى لو كان العرض عرضا عاما لاقسامها التسعة اذ لو كان الجوهر

عرضا عاما لها لكان كل منها مقولة على كثيرين فتصعد

المقولات الى اربعة عشر وقد يستدل على عرضيته بانه

لو كان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل

والتالى باطل لان النفس منها تعقل الماهية البسيطة

الحالة فيها فلا تكون مركبة لانقسام الحال بانقسام المحل

وقد يمنع بانه انما يتم لو كان التركيب الذهني من الجنس و

الفصل مستلزما للتركيب الخارجي وهو ممنوع

ويعارض بانها تعقل الماهية المركبة فلا تكون بسيطة والا لما انقسم حالها

اى لان النفس التى هى قسم من الجواهر بسيطة لانها تعقل الماهية البسيطة وبساطة المعقول الحال فيها تستلزم بساطة المحل العاقل واذا كانت النفس بسيطة يكون الجواهر

وبجوهر

١٣١

ويتجه على الثاني ان تصور المركب تدريجي فيجوز

ان لا يجتمع اجزائه في التصور وعلى الاول ان التغاير

بين الاربعة اعتباري فكيف لا يستلزم التركيب

الخارجي نعم لو قيل بنفي الكلي الطبيعي في الخارج لاتجه

لكن لا يقول به المانع والا لما عدّا الهيولى والصورة

من اقسام الجوهر بقي انه يرد انه انما يصح لو كان الحلول

سريانيا لم لا يجوز كونه جواريا فلا يكون الجوهر عرضا عاما

بل يكون جنسا عاليا فيكون من مقولة واحدة جنسا

لاقسام الخمسة كما في العرض النسبية ثم انه ينبغي

ان يزيد ولم يكن الوجود جنسا للجوهر والعرض فيكون

مقولة واحدة ولا العرض جنسا للجوهر فيكونان

مقولتين ولا العرض جنسا والجوهر عرضا عاما فيكون

المقولات ستة ولا النسبة جنسا للمقولات النسبية فيكون

المقولات اربعة ولم يكن ما تحتها انواعا حقيقية

فيكون لكل جنسا مفردا الا عاليا ولم يكن المقولات تسعة

عشرة لجعل النقطة والوحدة منها لتوقف الدعوى

في كل من المذكورات وهو ممنوع وقد تستدرك

عليها بان الوجود مقول بالتشكيك على الجواهر والاعراض

ويتفقل

ويتعقل لوازمها مع الشك في وجوده فليس يخفى

لها وبان الفصل من الجوهر ذات الشيء وحقيقته

فيكون داخلا في ما تحته وصفة العرض ما يعرض للموضوع

وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقته

ونحن هنا ما فيه وبان النسبة للاعراض النسبية كالعرض لها

فانهم لا يقصدون بها ما تدخل النسبة في ذاتها

سوى الاضافة وبان المراد بالعالي هنا ما لا جنس

فوقها لا مر فجاز ان يكون بعضها او كلها اجناسا

مفردة وفيه ضعف لانهم كثيرا ما يقابلون العالي

بالمفرد وبأن المقصود حصر الاجناس العالية لا تحيط

به عقولنا من الماهيات المندرجة تحت الجنس في هذه

العشرة فلا يقدح وجود النقطة والوحدة ما لم يثبت

قول كل منهما على ما تحته قول الجنس وكون ما تحته اجناسا

ولم يثبت شيء منهما لجواز قول كل منهما قولا عرضيا

وكون ما تحتهما اشخاصا متفقة الحقيقة او انواعا

حقيقية وقد يجاب عنها تارة بانهما عدميان واخرى

بانهما مندرجان تحت الكيف ويتجه على الاول

انهم قالوا بوجود الوحدة والشهود ووجود النقطة عندهم

وعلى الثاني

وعلى الثاني انه يستلزم بطلان حصر الكيف في الاقسام
الاربعة لعدم اندراجها تحت شيء منها ولما كانت
دعوى انحصار المقولات العرضية التي هي اجناس
عالية في التسع خفية غير مبينة اشار بقوله فانهم
الى انهم لما يبينوا اثبات الدعاوي المارة انما تم لو ثبت
ان هذه اجناس عالية وهو ممنوع لجواز ان يكون
ما تحت كل امورا مختلفة الحقيقة وهو عارض لها
ولو سلم كونه ذاتيا فيجوز ان يكون واحد منها
او اكثر داخلا تحت جنس آخر فيكون الاعلى منها مشتركا

ان لان ما تحته اجناسا وسافلا ان كان انواعا

حقيقية وثبت انه ليس للعرض جنس عال سوا التسع

ممنوع لجواز مقولة اخرى هي جنس عال مغاير لها الا ترى

ان بعضهم جعل الحركة مقولة برأسها لكنا اضربنا عن

ايراده والحمد لله العليم والصلاة والسلام على الرسول

الكريم وعلى آله وصحبه ما دامت جنة النعيم قد وافق

اختتامه لعشر خلت من رمضان جعلنا الله من عتقائه

بجريدة سيد المرسلين سنة الف وثلثمائة وتسعة وعشرين

سنة ١٣٢٩

قد فرغت انامل العبد الاثيم الجاني عبد الكريم ابن محمد الرشاح عن
كتابة الكتاب المسمى ببدر العلاة في شرح المقولات للفاضل
الكامل فريد دهره ووحيد عصره استاذنا وسيدنا الشيخ عمر
الشهير بابن القره داغي لا زال ظلال دوامه علينا الى اليوم
في حضرة ببلدة سليمانية غرة رجب الاصم ليلة الاربعاء
اللهم صل وسلم وزد وبارك على سيدنا ومولينا وشفيعنا
محمد القرشي الهاشمي واله وصحبه واغفر لنا ولاخواننا
وللمسلمين امين يا رب العالمين سنة ١٣٢٩